# أعيان منطقة القبائل الجزائرية يستنكرون «الملاحقة الأمنية» ضد أبنائهم

بينما أبدى أعيان منطقة القبائل الجزائرية تذمراً من «الملاحقة الأمنية» ضد أبنائهم، بشبهة الانتماء إلى تنظيم انفصالي، طالبت منظمة العفو الدولية السلطات بالإفراج عن محامي حاكمه القضاء بتهمة دعم نشطاء إسلاميين متهمين بالإرهاب، جرى اعتقالهم في مايو الماضي.

ونشرت «لجان قرى ومداشر القبائل» (أعيان المنطقة)، لائحة على المنصات الرقمية الاجتماعية، عرضت فيها وضعاً حقوقياً سيئاً ببلدات جبلية في محافظتي تيزي وزو وبجاية (شرق العاصمة)، حيث يعيش مئات الآلاف من الجزائريين، الذين يتكلمون حصرياً الأمازيغية.

وجاء في اللائحة أن المنطقة «تشهد منذ بضعة أشهر أعمال اعتقال وترهيب وسجن، مست دون تمييز نساءً ورجالاً ومثقفين وفنانين وشخصيات سياسية، وحتى مواطنين عاديين. والدافع المعلن لتبرير هذه الأعمال هو تفكيك شبكات تنتمي لحركة سياسية، مصنفة على أنها منظمة إرهابية، تطالب بشكل صريح بفصل منطقة القبائل عن باقي البلاد». في إشارة إلى «حركة الحكم الذاتي بالقبائل»، التي صنفتها السلطات في مايو الماضي تنظيماً إرهابياً، وأطلقت بعدها مذكرة اعتقال دولية ضد رئيس «حكومة القبائل المؤقتة»، فرحات مهني المقيم بفرنسا.

واستنكر أعيان البلدات القبائلية «حملة بوليسية» ضد ناشطين سياسيين بالمنطقة، ينتمون إلى التنظيم الانفصالي.



### أحداث عنف تخللت محاولة طعن سيف الإسلام في قرار استبعاده

# البعثة الأممية تهدد بمعاقبة معرقلي الانتخابات الرئاسية الليبية

انتخابات ليبية سابقة

تحولت محاولة سيف الإسلام، النجل الثاني للرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، تقديم طعن أمام القضاء ضد قرار استبعاده من الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة في ليبيا، إلى معركة سياسية شارك فيها مختلف الأفرقاء، واستدعت تلويحاً أممياً جديداً بفرض عقوبات على معرقلي الاستحقاق الانتخابي المرتقب. وتزامنت هذه التطورات مع تصريحات لسفير أميركا ومبعوثها الخاص لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، كشف فيها النقاب عما وصفها بـ«مشاورات مجدية في أنقرة حول جدول أعمال واسع، من ضمنه العملية الانتخابية».

ولليوم الثالث على التوالي، لم يتمكن مسؤولو الحملة الانتخابية لسيف القذافي من تقديم طعنه الرسمي على قرار إقصائه من السباق الانتخابي الرئاسي، حيث ألغيت جلسة كانت مقررة لمحكمة استئناف سبها، رغم احتشاد عدد من أنصاره أمام مقرها، وحضور محاميه خالد الزائدي.

وفي غضون ذلك، وتفاديا للاتهامات الموجهة إليه، سحب «الجيش الوطني» قواته، ، على نحو مفاجئ من وسط مدينة سبها ومحيط محكمة الاستئناف.

وكان «الجيش الوطني» قد نفى على لسان اللواء فوزي المنصوري، آمر منطقة سبها العسكرية، مسؤوليته عن التوتر الأمني في المدينة، وقال في تصريحات تلفزيونية إن قوات الجيش موجودة في تمركزاتها، طبقاً للخطة الأمنية الموضوعة مسبقا، وقبل حتى بدء العملية الانتخابية في عدة أماكن هامة وحيوية، داخل وخارج المدينة، ومنها محيط محكمة سبها، وليس داخلها.

واعتبر المنصوري أن ما سماهم بـ«المغرضين الذين تسيرهم جماعة الإخوان الإرهابية، يسعون لخلق فتنة، المراد منها إلغاء أو تأجيل الانتخابات لعلمهم المسبق بأنهم أصبحوا خارج المشهد السياسي».

كما أبلغ المنصوري وفدا من أعيان جنوب ليبيا أن قوات الجيش «مع الشعب وتدعم الانتخابات، ونحن نقف سدا منيعا أمام معرقليها... كما أننا ننظر لسيف الإسلام القذافي كأي مواطن ليبي، ولم ولن نحاربه».

وتابع المنصوري موضحا: «رغم هتاف بعض المواطنين المحتشدين أمام محكمة سبها، وسبهم لعناصر الجيش التي تؤمنهم، فإنه لم يعتد أي منهم على أحد».

وكانت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «أحرار وثوار الجنوب الليبي» قد تلت بيانا أمام محكمة سبها، أعلنت فيها رفض دخول موظفي المحكمة والقضاة لمكاتبهم لاستكمال إجراءات طعن استبعاد نجل القذافي، ووصفته بـ«المجرم».

بدورها، اعتبرت حكومة «الوحدة» الوطنية، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، الذي أجلت محكمة استئناف طرابلس النطق بالحكم في استئنافه ضد الطعن بإبعاده من الانتخابات الرئاسية إلى ، أن «حالة الإرباك بمحيط مجمع المحاكم في سبها تهدد شرعية وقوة وجود المؤسسة القضائية في سبها وفزان عموما»، وحذرت من أن القيام بأي أعمال «من شأنها تهديد حياة القضاة، أو الضغط عليهم، والتأثير على عملهم، ستعود بمدينة سبها إلى مربع الحرب الأهلية بين مكوناتها القبلية».

وقالت الحكومة في بيان لها، مساء أول من ، إن وزارة الداخلية «لن تتوانى عن حماية جميع المؤسسات الحكومية في سبها، ولن تتدخل في مسار العملية الانتخابية إلا عبر تأمين مقار مفوضية الانتخابات ومراكز الاقتراع». مشددة على أن أي ترهيب للمواطنين المدنيين في سلك القضاء والمحاماة، والعاملين والمتطوعين مع المفوضية «هو تهديد للعملية الانتخابية ونسف الثقة بين جميع أطرافها».

ودعت الحكومة أهل سبها لحماية مكتسب السلام، الذي تحقق لهم خلال الأشهر الماضية، وأن يكون أبناؤهم معاول بناء وسواعد للتنمية من أجل حماية الأمن القومي الليبي ووحدة البلاد.

ودخلت بعثة الأمم المتحدة على خط هذه الأزمة، بعدما عبرت عن متابعتها بقلق بالغ لاستمرار إغلاق محكمة الاستئناف في سبها وتوجيه تهديدات ضد القضاء.

وبعدما أبدت في بيان لها انزعاجها الشديد إزاء التقارير المتزايدة عن الترهيب، والتهديد ضد القضاة والموظفين في السلك القضائي، ولا سيما أولئك الذين يتعاملون مع الشكاوى المتعلقة بالانتخابات، وضد المرشحين أيضاً في عدد من المناطق في ليبيا، أدانت البعثة بشدة جميع الأعمال التي تخل بنزاهة العملية الانتخابية، وتؤدي إلى منع الليبيين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية بأمان وكرامة.

وذكر البيان جميع الأطراف المنخرطة في عرقلة نظام العدالة بأنهم «خاضعون للمسؤولية الجنائية بموجب القانون الليبي»، وهدد بأنهم «قد يخضعون لعقوبات وفقاً لقرارات مجلس الأمن الأممي ذي الصلة».

كما حثت البعثة جميع السلطات الأمنية على ضمان وصول جميع المرشحين بشكل متكافئ إلى الإجراءات القانونية الواجبة، وضمان سلامة القضاة وأمنهم، مؤكدة التزامها بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وفقاً لخريطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي. وحذرت من أي عمل يمكن أن يؤدي إلى حرمان الليبيين حقهم في انتخاب ممثليهم بطريقة ديمقراطية.

إلى ذلك، أشاد محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي، الذي وصل مساء أول من إلى قطر، بدور رئاسة الأركان العامة للقوات الموالية للسلطة الانتقالية في تنظيم عمل الوحدات العسكرية، والنهوض بها، والعمل على رفع كفاءة منتسبيها.

وأكد المنفي لدى اجتماعه، بصفته القائد الأعلى للجيش الليبي، مع محمد الحداد رئيس الأركان العامة، دعمه لها باعتبارها أحد أعمدة المؤسسة العسكرية العريقة حتى تتمكن من أداء المهام المنوطة بها.

# الفلسطينيون يستغيثون بعد قرار محكمة هدم 100 بيت في القدس

هدم منازل الفلسطينيين

في أعقاب قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية إجازة هدم 100 بيت فلسطيني في أحد أحياء بلدة سلوان في القدس، وإقدام قوات الاحتلال على بدء تنفيذ عمليات الهدم بشكل فعلي، توجه وجهاء المدينة ومعهم عدد من أنصار السلام الإسرائيليين إلى المؤسسات الدولية لمناشدتها وقف مشروع الهدم.

وقال وزير شؤون القدس في حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله، فادي الهدمي، في رسالة موجهة إلى سفراء وممثلي الدول الغربية: «نرجو تدخلكم السريع لوقف هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير». وقال الهدمي في رسالته: «أكتب إليكم للفت انتباهكم إلى التصعيد الخطير في قرارات هدم المنازل، بالتوازي مع الزيادة الملحوظة في عدد المنازل المهدمة منذ بداية هذا العام».

وعدّ الهدمي قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، بمثابة ضوء أخضر لهدم عشرات المنازل في حيَّي وادي ياصول والبشير في سلوان، الأمر الذي ينذر بتهجير مئات المواطنين الفلسطينيين، وبينهم عدد كبير من الأطفال.

كانت المحكمة المركزية في القدس قد أجرت مداولات قبل ثلاثة أسابيع، حول مطالب الجمعيات الاستيطانية السيطرة على مبان عربية بحجة أنها كانت مملوكة ليهود قبل عام 1948 فقبلت رأيَ المستوطنين ورفضت استئناف الفلسطينيين. و، سلمت سلطات الاحتلال عائلة فلسطينية أمر هدم مبنى سكني في حي وادي حلوة في سلوان، يضم 4 شقق ويحتوي كذلك على عيادة صحية، بناءً على قرار المحكمة. كما سلمت أمراً آخر في بلدة الطور، تم توجيهه إلى 10 عائلات، بعد قرار بلدية الاحتلال هدم بنايتها المكونة من 5 طوابق. وصبيحة ، أجبرت سلطات الاحتلال عائلة أمير ربايعة، من سكان بلدة جبل المكبر جنوبي القدس المحتلة، على هدم منزله.

وقال مركز معلومات وادي حلوة في القدس ، إن سلطات الاحتلال هدمت العام الماضي 193 منشأة في القدس المحتلة، من بينها 107 منشآت هُدمت ذاتياً من أصحابها لتفادي دفع الغرامات الباهظة. كما يتهدد الترحيل نحو 750 فلسطينياً في قرية بطن الهوى بزعم أن الأرض المقامة عليها تعود تاريخياً لليهود.

وأشار الهدمي في رسالته إلى أن مئات الفلسطينيين الآخرين يتعرضون لخطر هدم منازلهم في حي البستان في سلوان وأحياء أخرى في البلدة. وأضاف أنه «منذ بداية العام الجاري، تم هدم أكثر من 139 مبنى في المدينة، وتتزايد قرارات الهدم بشكل ملحوظ، فيما لا يمر أسبوع دون الكشف عن مشاريع استيطانية جديدة على أراضي المدينة المحتلة». واعتبر الهدمي أن هذه الهجمة ليست عملية إخلاء منازل فلسطينية فقط، بل هي عملية تطهير عرقي للفلسطينيين من أجل إسكان يهود مكانهم.

# الرئيس التونسي يطالب بالحسم في «تجاوزات» انتخابات 2019

انتقد الرئيس التونسي قيس سعيد «تباطؤ» القضاء في ترتيب الآثار القانونية بخصوص ما ورد من تجاوزات، وجرائم انتخابية وردت في تقرير دائرة المحاسبات الخاصة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية لسنة 2019، ودعا لدى استقباله الصادق بلعيد وأمين محفوظ، أستاذي القانون الدستوري، إلى ضرورة تحديد الانعكاسات القانونية على ما ورد في هذا التقرير من تجاوزات، مؤكداً أنه «من غير المقبول أن يوضع تقرير عن محكمة ويبقى دون أي أثر قانوني، رغم مرور نحو سنتين من الإعلان عن النتائج».

كانت محكمة المحاسبات قد اتهمت في تقاريرها حزبَي «النهضة» و«قلب تونس» وجمعية «عيش تونسي» بتلقي تمويلات أجنبية، خلال فترة الانتخابات، واعتمادها على لوبي خارجي لدعم حظوظها في انتخابات 2019.

وقال الرئيس سعيد إن القانون الانتخابي «واضح وينص على أنه في حال حصول مترشح أو قائمة انتخابية على تمويل أجنبي لحملتها الانتخابية، فإنها تلزم بدفع غرامة مالية، تتراوح ما بين 10 و50 ضعف مقدار ذلك التمويل، وأن يفقد أعضاء القائمة عضويتهم بالبرلمان، وأن يعاقب كذلك المترشح للرئاسة المتمتع بالتمويل الأجنبي بالسجن لمدة 5 سنوات، مع حرمان كل من تمت إدانته من الترشح في الانتخابات المقبلة». وأضاف الرئيس سعيد موضحاً: «إنهم يريدونها قضية قوانين، وهي فعلاً قضيّة قوانين»، في إشارة إلى خصومه. وتابع قائلاً: «نحن نعمل وفق القوانين، وليس وفق شرعيّة مزعومة»، على حد تعبيره. على صعيد آخر، طالب عشرات المتضررين في ولاية (محافظة) سليانة (وسط) من عملية الاعتداء عليهم من قوات الأمن قبل تسع سنوات بكشف الحقيقة، ومحاسبة الجناة، وتمسكوا خلال وقفة احتجاجية نُظِّمت أمام مقر الولاية، بمحاسبة المذنبين. مطالبين رئاسة الجمهورية بضرورة التعجيل بالنظر في أطوار قضيتهم، التي مرت عليها مدة طويلة دون أن تصل إلى نتائج.

وتعود أحداث هذه القضية إلى سنة 2012 إبان فترة حكم حركة «النهضة»، وتولي علي العريض حقيبة وزارة الداخلية، بعد أن استعملت قوات الأمن عبوات غازية ضد متظاهرين طالبوا بالتنمية، مما أسفر عن إصابة نحو 350 متظاهراً بأضرار جسدية متفاوتة الخطورة. كما خلّف استعمال الغاز لدى بعض المتضررين ظهور مرض السرطان والعمى الكلّي، إضافة إلى أضرار نفسية عميقة.

# المغرب يؤكد التزامه العمل مع الصين من أجل أفريقيا

قال ناصر بوريطة، وزير الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ، إن المغرب يظل ملتزماً بالعمل مع الصين من أجل أفريقيا لتحقيق تعاون براغماتي ومتضامن، يكرس لمنفعة قارتنا، ويعامل كل شريك على قدم المساواة، ويسعى لتحقيق المصالح المثلى للجميع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عنه سفير المغرب لدى السنغال، الطالب برادة، أمام المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي (فوكاك)، المنعقد حالياً بديامنيديو قرب العاصمة السنغالية دكار.

وأعرب بوريطة عن قناعة المملكة المغربية بأن أفريقيا لا تقل أهمية بالنسبة للصين، عما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالنسبة لأفريقيا، مشيراً إلى أنه بغض النظر عن جائحة (كوفيد – 19)، فإن المغرب الذي يعمل على الدوام لأن يكون محفزاً ومحركاً للتنمية وللسلام والأمن في أفريقيا، يجد نفسه بشكل طبيعي في المبادرات، التي تعزز التعاون جنوب – جنوب، الفعال ومتعدد الأبعاد والمتضامن، مثل منتدى التعاون الصيني – الأفريقي (فوكاك). وأبرز أن المغرب متطلع بثقة لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي، بالنظر لتجربة الشراكة الاستراتيجية المثمرة التي تربطه مع الصين، والتي أرسى دعائمها خلال سنة 2016 الملك محمد السادس، والرئيس الصيني شي جين بينغ.

وأشار بوريطة إلى أنه «في هذا الصدد، نؤمن بأهمية منتدى التعاون الصيني – الأفريقي، لا سيما في المجالات ذات الأولوية لأفريقيا»، مقدماً كأمثلة على ذلك الاستثمار في رأس المال البشري، وتكوين الشباب والتعليم المستمر، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع في أفريقيا، أو الانتقال الرقمي في حقبة ما بعد (كوفيد – 19).

وتطرق بوريطة، في هذا الإطار للتقدم المحرز في تعزيز الشراكة الصينية – الأفريقية، «رغم التحديات المشتركة، أو ربما بفضلها، بما في ذلك التحدي الصحي». وأضاف أنه «تأسيساً على هذه النجاحات والثقة الناجمة عنها، اتخذنا خطوة إنشاء وحدة صناعية لتعبئة اللقاح المضاد لفيروس (كوفيد – 19) في المغرب، والتي تستفيد من شراكة غير مسبوقة مع شركة سينوفارم الحكومية الصينية». مبرزاً أن هذه الوحدة ستضمن الاكتفاء الذاتي للمملكة وسيادتها الصحية.

# وزير الدولة للإنتاج الحربي في مصر يستقبل أحمد بهبهاني

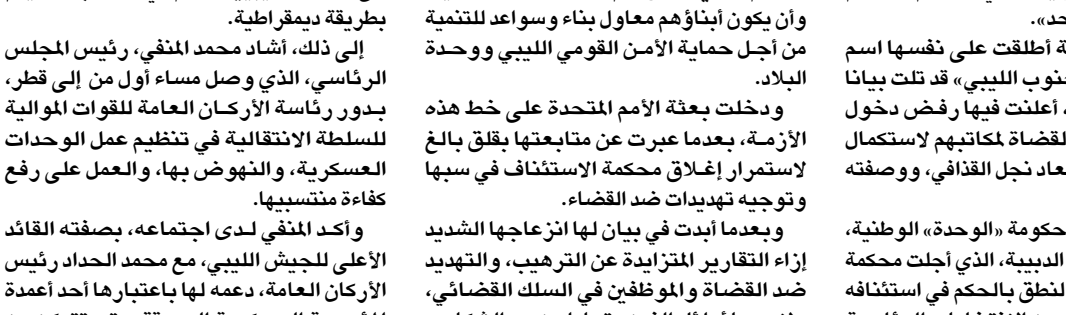

جانب من الاستقبال

استقبل المهندس محمد أحمد مرسي وزير الدولة للإنتاج الحربي أحمد إسماعيل بهبهاني رئيس اللجنة المنظمة لمعرض الكويت للطيران 2022 ورئيس تحرير "الخليج" الكويتية ضمن فاعليات اليوم الثالث من معرض مصر للصناعات الدفاعية والعسكرية" EDEX 2021" والذي يقام بمركز مصر للمعارض الدولية خلال الفترة من 29 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 2021 تحت رعاية السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية القائد الأعلي للقوات المسلحة، وجاء ذلك بجناح الوزارة بالمعرض.

في بداية اللقاء تم الترحيب برئيس اللجنة المنظمة لمعرض الكويت للطيران 2022 ورئيس تحرير "الخليج" الكويتية، وأوضح وزير الدولة للإنتاج الحربي أن العلاقات المصرية الكويتية تاريخية وراسخة ، مضيفاً أنه تم خلال اللقاء التباحث بشأن عدد من موضوعات التعاون ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الوزير "مرسي" على دور الوزارة الأساسي والذي يتمثل في تلبية إحتياجات ومطالب القوات المسلحة من أسلحة ومعدات وذخائر لافتاً أنه يتم استغلال فائض الطاقات الإنتاجية بالجهات التابعة في تصنيع منتجات مدنية والمشاركة في المشروعات القومية والتنموية بالدولة، كما أشار الوزير "مرسى" إلى ضرورة تعميق أطر التعاون المشترك بين الجانبين.

من جانبه أشار أحمد بهبهاني رئيس اللجنة المنظمة لمعرض الكويت للطيران 2022 ورئيس تحرير "الخليج" الكويتية إلى اهتمام الجانب الكويتي بتعزيز الشراكة مع الجانب المصري خاصةً وزارة الإنتاج الحربي وذلك في إطار ما تمتلكه من إمكانيات تصنيعية وتكنولوجية وفنية وبشرية وبحثية كبيرة، موجهاً الدعوة لشركات الإنتاج الحربي للمشاركة في معرض الكويت للطيران 2022.